



المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات
«مف»

إجتماع الأمناء العامين

رام الله + بيروت، ٢٠٢٠/٩/٣

سلسلة «كراسات مف»

العدد الخامس والثلاثون - تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٠

إجتماع الأمناء العامين

رام الله + بيروت، ٣/٩/٢٠٢٠



المحتويات

٥	• هذا الكراس
٩	١- قراءة في اجتماع الأمناء العامين
١٩	٢- ماذا بعد الاجتماع؟
٣٣	٣- ثلاث خطوات لتفعيل مخرجات الاجتماع
٤٣	٤- في تصويب العلاقة مع قوى حركة التحرر العربية
٤٧	٥- البيان الصادر عن الاجتماع
٥١	٦- القيادة الوطنية الموحدة - بيان رقم ١
٥٥	٧- مبادرة السلام العربية، بيروت - ٢٠٠٢

« هذا الكراس »

■ شكل إجتماع الأمناء العاميين، الذي انعقد بين رام الله وبيروت في ٢٠٢٠/٩/٣ برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية، رئيس حركة فتح، محمود عباس، محطة سياسية شديدة الأهمية، لفتت الأنظار، وكانت محط متابعة الدوائر السياسية في العالم؛ لكونها تقع في سياقات فلسطينية وعربية وإقليمية نوعية ذات دلالات، وفي طياتها تداعيات كبرى مرتقبة، في مقدمها خطط الضم وإنعكاساتها الكبرى على الوضع الفلسطيني، وذهاب بعض الأطراف العربية نحو شراكات مع إسرائيل، في خطوات لإعادة صياغة معادلة العلاقات الإقليمية، وإعادة رسم موقع إسرائيل، واستتباعاً، موقع القضية الفلسطينية في الحسابات الإقليمية.

ردود فعل واسعة استقبلت إجتماع الأمناء العاميين، بمواقف ورؤى وتوقعات شديدة التباين، ما بين التفاؤل المفرط، والتشاؤم المبالغ به؛ ما يؤكد حيوية الحالة الوطنية الفلسطينية، وتعقيدات أوضاعها، وضرورة إعادة رسم المشهد، بما يتيح للقائمين عليه، من قوى وفعاليات ومؤسسات وطنية ومسؤولة، توفير العناصر الضرورية للحالة الفلسطينية لتقف على مستوى التحدي أمام الوقائع المستجدة.



■ هذا الكراس من إعداد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي كانت في مقدمة من أدلوا بدلوهم في قراءة الحدث وتداعياته واحتمالاته، وما يتوجب أن يسفر عنه من نتائج، في أربع مقالات رئيسية:

١ - «قراءة في اجتماع الأمناء العاميين»، في السياق السياسي للإجتماع، وما صدر عنه من مواقف وقرارات، وكيف يتوجب تفعيل هذه القرارات، لإكساب الحدث صدقية، ينتظرها الكثيرون، من الفلسطينيين والعرب والأصدقاء.

٢ - عملية استشراف «ماذا بعد الإجتماع؟»، عبر تناول أهم القضايا التي أسفر عنها الإجتماع، وإطلاق مبادرات لنقل هذه القرارات نحو الفعل العملي، بما

يفتح الأفق لما هو أوسع، وبما يطال مجمل الحالة الوطنية من منظور الصدام الشامل مع الإحتلال والإستيطان.

٣- «ثلاث خطوات..»، تقترحها الجبهة الديمقراطية لتفعيل مخرجات الإجتماع، بما يتعلق بإنهاء الإنقسام؛ وبناء القيادة الوطنية الموحدة وإطلاق المقاومة الشعبية الشاملة؛ وإصلاح أوضاع مؤسسات م.ت.ف.

٤- «في تصويب العلاقة..»، تنطوي على دعوة واضحة وصريحة، لإعادة بناء العلاقات العربية - الفلسطينية، بعدما أفشلت جامعة الدول العربية المبادرة الفلسطينية لإدانة التطبيع مع إسرائيل، وهي مراجعة نقدية للعلاقات العربية - الفلسطينية ودعوة للعودة إلى العلاقة مع قوى التحرر العربية، وإعادة النظر بالأدوات المتوفرة من سفارات ودوائر ولجان، إنطلاقاً من الإقرار - مرة أخرى - بأن القضية الفلسطينية ما زالت قضية تحرر وطني، وما القول بمرحلة الإنتقال من السلطة إلى الدولة سوى وهم أسقطته الوقائع.

■ إلى جانب المقالات الأربع، يضم هذا الكراس البيان الصادر عن اجتماع الأمناء العامين، والبيان رقم (١) للقيادة الوطنية الموحدة التي قرر الإجتماع تشكيلها، والنص الكامل لمبادرة السلام العربية (بيروت - ٢٠٠٢) التي بدأت بعض العواصم العربية تنتهكها بكل جلافة، تحت غطاء سميك من الإدعاءات الجوفاء.



هذا الكراس

هو العدد ٣٥ من سلسلة «كراس ملف» التي يطلقها «المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف) لتوثيق وتحليل الوقائع والتطورات السياسية، وتقديمها إلى الرأي العام بما يعكس إلى حد كبير وجهة نظر تيار سياسي رئيسي في الحالة الوطنية الفلسطينية ■

«ملف»

قراءة في نتائج اجتماع الأمان العامين

■ يشكل اجتماع الأمان برئاسة الرئيس محمود عباس في حلقتين، في رام الله وبيروت (٢٠٢٠/٩/٣) حدثاً سياسياً مهماً. فقد انعقد في ظل سياقات سياسية ودولية وإقليمية وتطورات عربية وفلسطينية، أخلت بالعديد من المعادلات، وكشفت هشاشة الرهانات الهابطة، وصعوبة، بل إستحالة، التهرب من استحقاق مواجهة الحتمية، وأكدت بالمقابل صحة المواقف التي دعونا إليها من أجل إنهاء الوضع، المتمثل بعملية أوسلو، والشروع في تطبيق جاد لقرارات المجلسين الوطني والمركزي، وإنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية، وإطلاق مقاومة شعبية في مجابهة صفقة ترامب - نتنياهو، وإسقاط خطة الضم، الخ... ويمكن لنا أن نسجل التالي، في محاولة أولية لتقييم هذا الحدث المهم الذي شهدته القضية الوطنية الفلسطينية:

(١)

مقدمات الاجتماع

١- ■ إنعقد الاجتماع، في الوقت الذي مازالت فيه الإدارة الأميركية تدفع باتجاه تطبيق «رؤية ترامب»، بتحقيق مكاسب، من بينها ما تعتقد أنها توفر لها عناصر قوة إضافية في معركة تجديد ولاية الرئيس ترامب في انتخابات ٢٠٢٠/١١/٣، في ظل أوضاع أميركية توميء - كاحتمال - بالإنحياز لصالح منافسه الديمقراطي جو بايدن، إن بسبب فشل ترامب وإدارته في مكافحة الجائحة، أو في منع التراجع في الميزان الإقتصادي للبلاد، أو في الحد من تصاعد الحملة ضد سياسات التمييز العنصري والممارسات العنيفة الدموية للشرطة في أكثر من ولاية؛ وأعادها المراقبون أيضاً، إلى سياسة التحريض التي اتبعتها ترامب ضد

غير البيض في الولايات المتحدة، وضد المهاجرين، ولصالح إعلاء قيمة «الرجل الأبيض» بمنطق التفوق العنصري، وبما ينسجم ومبادئه ومفاهيمه القائمة على تقديس المنفعة الشخصية، على حساب المصلحة العامة، والإستخفاف بالرأي العام، فضلاً عن الخلاقات المتواصلة التي تشهدها إدارته، وما تلاها من فضائح سياسية وشخصية، لعل آخرها، ما أصدره كبير مساعديه سابقاً جون بولتون، وابنة شقيقه، من كتب ألّبت أقسام من الرأي العام ضد ترامب، ونالت من هيئته.

■ لذلك، يحاول ترامب أن يعوض خسائره في الداخل عبر معارك في الخارج، بالتصعيد ضد الصين، وروسيا، وكوبا، وقنزويلا، وسوريا، وإيران، وغيرها؛ أو بالدفع نحو خطوات تطبيقية «لرؤيته» في منطقتنا، على محوريها الإقليمي والفلسطيني، بتوفير الدعم والإسناد السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل، من جهة؛ ومن جهة أخرى، دفع الأنظمة العربية ل فك الحصار عن دولة الاستعمار الاستيطاني، والدخول في شراكة معها، وتطوير قضيتنا الوطنية بهدف تصفيتها.

٢- ■ إنعقد الإجتماع القيادي، وقد أقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة على خطوة خطيرة في ٢٠٢٠/٨/١٣ تمثلت بالإعلان في بيان ثلاثي أميركي - إسرائيلي - إماراتي عن معاهدة سلام بين أبو ظبي وتل أبيب، وفق المعيار الإسرائيلي، والقائم كما قال نتتياهو، على «السلام مقابل السلام»، في خطوة وصفت بأنها طعنة بخنجر مسموم في ظهر الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وفي انتهاك فظ لمبادرة السلام العربية - ٢٠٠٢. تلا ذلك تطورات لا تقل خطورة تمثلت في سماح كل من العربية السعودية والبحرين للطيران الإسرائيلي بالعبور في أجوائها بشكل دائم، ما يعتبر أحد أشكال التطبيع ومقدمة لخطوات لاحقة، تماثل خطوة نظام الإمارات؛ كما تلا ذلك الحديث الواضح عن استعداد دول عربية (ومسلمة) أخرى للإلتحاق بما أقدم عليه نظام الإمارات.

٣- ■ إنعقد إجتماع الأمناء العامين في وقت بدأت فيه قيادة السلطة الفلسطينية تتحسس بشكل واضح وملموس خطورة التحول الرسمي العربي؛ وخطورة إنكشاف

موقعها عربياً. فعدا عن خطوة نظام الإمارات، وخطوة البحرين التي تقف وراءها العربية السعودية، والوعود العربية بالإقدام على خطوات مماثلة نحو الإنفتاح والتحاليف مع إسرائيل، طغت على الحالة الرسمية بشكل عام، مواقف الترحيب بالخطوة الإماراتية وتأييدها، وكان خافتاً إلى حد كبير الموقف العربي الرسمي الراض، بحيث اكتفت العواصم العربية الراضة للخطوة بإعلان تأييدها للقضية والحقوق الفلسطينية، دون أن تحل نفسها عناء الدخول في اشتباك مع السياسة الأميركية، ومع حكومة الإمارات.

وكان بارزاً ومقلقاً إلى حد كبير، تجاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الدعوة الفلسطينية لاجتماع عاجل لمجلس الجامعة، وهو ما يحصل للمرة الأولى، ما يحمل في طياته إشارات شديدة الخطورة على المنحى السياسي الذي باتت فيه الجامعة العربية تنزلق نحو السياسات المكشوفة، والمغطة في الوقت نفسه من قبل العواصم العربية الأكثر نفوذاً في المنطقة، والأكثر إقتراباً من سياسة الإدارة الأميركية.

وكان مرئياً للجميع الموقف الذي عبّر عنه الرئيس عباس في كلمته أمام الأمانة العامة، حين أكد إصراره على طرح مسألة التطبيع في مجلس الجامعة في ٩/٩/٢٠٢٠، خاصة وأن الرئاسة الدورية هي لفلسطين، في وقت يتوقع فيه الجميع أن تشكل هذه القضية عنصر توتير إضافي في أوضاع الجامعة، تساهم في مزيد من الإضمحلال لدورها.

٣- ■ إنعقد الاجتماع القيادي، بعد أيام قليلة على اجتماع الرباعية الدولية بنيويورك (٢٦/٨/٢٠٢٠) التي انفصل فيها المندوب الأميركي عن باقي الأعضاء، ورفض أن تجدد الرباعية الدولية جهودها لاستئناف المفاوضات، بناء لطلب الطرف الفلسطيني، بموجب «مرجعية الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية»، ودعا بدلاً من ذلك إلى إعادة النظر بمهام الرباعية، لصالح «التركيز على الدعم الإنساني والاقتصادي للفلسطينيين» (عملاً بتوصيات ورشة البحرين

- ٢٠١٩)، كما و«التركيز على موضوع التطبيع على المستوى الإقليمي»، أي تنفيذ صفقة ترامب و«رؤيته».

الرد الروسي كان واضحاً حين أكد أن الرباعية الدولية مفوضة لرعاية المفاوضات فحسب، وليس لمهام أخرى تتعلق بالتطبيع وغيره. الموقف الأميركي متمرس خلف الدعوة لمفاوضات فلسطينية - إسرائيلية بموجب «رؤية ترامب» باعتبارها الورقة الوحيدة المؤهلة للوصول إلى حل؛ ما يعني أن دعوات السلطة الفلسطينية وهرانها على استئناف المفاوضات تحت رعاية الرباعية الدولية دونه صعوبات وعراقيل أميركية وإسرائيلية (وعربية)، من شأنها أن تُبقي السلطة الفلسطينية في حالة من المرواحة والانتظار، بينما خطة ترامب - نتنياهو، تتقدم بشكل حثيث في الإقليم، الأمر الذي يتطلب البحث عن مخرج جديد، لن توفره للحالة الفلسطينية سوى العودة إلى أحضان م.ت.ف وإعادة الإعتبار لها، من خلال إنهاء الإنقسام، واستعادة الوحدة الداخلية وانتهاج سياسة أخرى، تُعوّض الإنكشاف السياسي العربي، وتعوّض فشل الرهان على الرباعية، وتصون أوضاع م.ت.ف من الإنهيار، إذا ما بقيت عاجزة عن كسر قيود إتفاق أوسلو ومشروعه للتسوية ■

(٢)

قراءة في البيان الختامي

■ إنعقد الإجتماع القيادي، وفي هذا السياق ولدت قراراته كما عكسها البيان الختامي. فماذا في هذه القرارات، وما هي أهميتها ومدى ما حققته إيجاباً لصالح الشأن الوطني. في مراجعة للبيان الختامي يمكن لنا أن نسجل التالي: [

■ أولاً- على الصعيد السياسي: تَمَيَّزَ البيان الختامي بتماسك ملحوظ في جانبه السياسي، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والحقوق الوطنية؛

• فقد أعاد التأكيد على وثيقة الوفاق الوطني - ٢٠٠٦، ووثيقة الإجماع

الوطني بتعريفها للحقوق الوطنية ولأهداف النضال الوطني الفلسطيني. البارز هنا أن البيان تجاهل استخدام مصطلح «حل الدولتين»، الذي يتجاهل النص على حق العودة للاجئين باعتباره إحدى ركيزتي البرنامج الوطني خارج مناطق الـ ٤٨. وهو أمر إيجابي يعيد الإعتبار للبرنامج الوطني بكل عناصره.

كما فسر البيان الختامي العودة باعتبارها عودة إلى «الديار التي هجروا منها»، ولم يتركها غامضة حمّالة أوجه وتفسيرات شتى، قد تلتقي مع الحلول البديلة لحق العودة، كما حصر مرجعية حق العودة بالقرار ١٩٤، ولم يأت على ذكر مبادرة السلام العربية (كما في مرات سابقة) التي تسقط عملياً حق العودة من خلال دعوتها إلى «حل عادل لمشكلة اللاجئين يُتفق عليه وفقاً للقرار ١٩٤». وهذا كله يندرج في الجانب الإيجابي.

• شدد على الموقف الوطني الجامع في رفض صفقة ترامب - نتنياهو، وخطة الضم، ورفض كل المشاريع الهادفة إلى تصفية القضية الوطنية (البديلة لحق تقرير المصير والاستقلال والعودة)، والتمسك بالقدس (عاصمة الدولة الفلسطينية)، وإدانة كل مظاهر التطبيع مع الاحتلال (في إشارة بالنص للبيان الأميركي - الإسرائيلي - الإماراتي)، باعتبارها طعنة في ظهر الشعب الفلسطيني والأمم العربية والإسلامية. أي أن البيان حسم النقاش حول البرنامج الوطني الواجب اعتماده في المواجهة الوطنية، ووضع حداً للنقاش الدائر في بعض الأوساط، وجدد الالتزام بالبرنامج الوطني (البرنامج المرهلي) باعتباره الذي يستجيب، في ظل الظروف والموازن الرأهنة، لمتطلبات النضال والقضية الوطنية الفلسطينية.

• أشار البيان بوضوح إلى التغيير في «قواعد الاشتباك مع الاحتلال» مستندا إلى حق شعبنا «في ممارسة الأساليب النضالية المشروعة (..) بما في ذلك) تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة. المقاومة باعتبارها حقا كفلته المواثيق الدولية من حق الشعوب في مقاومة الاحتلال»، ما يترتب عليه التراجع عن الدعوة إلى المقاومة الشعبية «السلمية»، ويلتقي تالياً مع الموقف

الأخر من أجل مقاومة شعبية بكل أساليب النضال المتاحة، ونحو انتفاضة شاملة، على طريق التحول إلى عصيان وطني شامل لدحر الاحتلال.

ويعتبر هذا بشكل واضح، خطوة إلى الأمام في الخطاب الرسمي الفلسطيني، يعكس مدى تأثير المتغيرات على قراراته وتوجهاته، ومدى تأثير الضغط الجماهيري عليه، إذا ما قورن هذا الخطاب على سبيل المثال، بالتصريحات الرسمية وبيانات اللجنة التنفيذية في الأسابيع السابقة التي لم تكف عن التمسك بالدعوة لاستئناف المفاوضات تحت رعاية الرباعية الدولية والدعوة لمقاومة شعبية سلمية(!)، الخ..

• **وبالمحصلة:** لقد أعاد البيان الختامي التأكيد على ما يسمى بالثوابت الوطنية الفلسطينية، وأنهى حالة من البلبلة السياسية التي كانت تتحمل مسؤولياتها السياسة التكتيكية الخاطئة للسلطة الفلسطينية، من جهة؛ ومن جهة أخرى، الدعوات العبتية لبرنامج بديل للبرنامج المرحلي ■

■ **ثانياً- على الصعيد التنظيمي والمؤسسي:** حمل البيان الختامي ثلاثة قرارات مهمة؛

• **الأول:** إنهاء الإنقسام وتشكيل لجنة معنية بتقديم التوصيات المطلوبة إلى المجلس المركزي في دورته القادمة (في غضون خمسة أسابيع) لل شروع بخطوات إنهاء الإنقسام بين حركتي فتح وحماس، بما في ذلك، وكما جاء في كلمة الجبهة الديمقراطية، إستعادة حكومة السلطة الفلسطينية لمهامها في قطاع غزة.

إن إنهاء الإنقسام هو الخطوة الملحة والضرورية لإنجاز الوحدة الداخلية، من جهة؛ ولضمان وحدة المسار السياسي النضالي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من جهة أخرى، خاصة في ظل التطورات الأخيرة التي شهدتها القطاع، بما في ذلك الوصول إلى التهدئة مع الجانب الإسرائيلي مقابل تلبية عدد من مطالب تخفيف وطأة الحصار. وقد أكد البيان على هذه المسألة حين ذكر مشدداً على أنه «لا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة».

• **الثاني:** أنه قرر تشكيل قيادة وطنية موحدة للمقاومة من الجميع في الداخل والخارج، بما يوفر للحراك الشعبي الناهض الغطاء السياسي، ويزيل حواجز الشك وضعف اليقين بجدية السلطة لدى صف واسع من المواطنين، ويعزز الثقة بانتقال القضية من المراوحة التكتيكية إلى طريق المواجهة الشاملة، ويوحد بين الداخل والخارج، بعد أن تحوّل الخارج، في ظل أوضاع م.ت.ف، وسياسات السلطة المعروفة إلى مجرد جبهة خلفية، تقتصر مهامها على «التضامن» مع الداخل، وليست شريكاً نشطاً بدور متكافئ في النضال.

• **الثالث:** الدعوة لدورة جديدة للمجلس المركزي يحضرها، هذه المرة، الأمناء العامون لجميع الفصائل الفلسطينية بما يعزز من أجواء التقارب والتفاهم، ويشكل الخطوة الثانية المهمة التي تلي اجتماع الأمناء العامين في ٣/٩/٢٠٢٠، بما يفترض أن يصدر عن هذه الدورة من قرارات نوعية وجديدة، تستجيب لنداءات ودعوات وقرارات إنهاء الإنقسام، وإنهاء مشروع أوسلو وإلغاء إتفاقاته، واعتماد المقاومة الشعبية بكل أشكالها في الإشتباك المستدام مع الإحتلال ■

(٣)

إستدراكات

■ هذه الجرعة من التفاؤل في تقييم نتائج اجتماع الأمناء العامين، لا تتجاهل التجارب السابقة في تعامل المؤسسة الفلسطينية الرسمية مع قرارات دورات الحوار الوطني، والمجلسين الوطني والمركزي، والتي ما زال قسم كبير منها معلقا على مشجب الانتظار والرهانات على متغيرات لن تأتي، بل تؤكد الوقائع المتواترة أنها تسير عكس الرهانات.

لكن هذه الجرعة من التفاؤل لا تتجاهل في الوقت نفسه ما شهدته القضية الوطنية مؤخرا من تطورات، وما لهذه التطورات من تداعيات كبرى على الحالة الوطنية، بأطرافها جميعا دون استثناء، وبما يشبه الصدمة وخاصة لسياسات الرهانات والمراوحة التكتيكية، والتهرب من استحقاقات المواجهة الاستراتيجية. من هنا يتوجب تأكيد التالي:]

■ إن قرارات الاجتماع القيادي هي في الواقع سلاح جديد بيد القوى الوطنية، يقوي تماسكها، ويعزز حالتها المعنوية، ويفتح الأفق نحو خطوات، تحدث نقلات، بالتراكم ، نحو حالة جديدة في الأوضاع العامة، كما في السياسات والسلوكيات أو في التحالفات ومباديء الائتلاف والشراكة الوطنية.

■ إن قرارات الاجتماع القيادي تستجيب إلى حد كبير، بل وتكاد تتطابق مع دعواتنا ومواقفنا وسياساتنا ومهامتنا النضالية وتفتح الأفق لتطويرها بما يستجيب، وبمدى أعمق، لسياسة ونهج إصلاح أوضاع م.ت.ف، وتقويم قاعدة الائتلافات والشراكة الوطنية، ما يضع عموم الحالة الوطنية أمام واجبات كبرى، في مقدمها النضال من أجل تنفيذ سريع للقرارات، عبر ورشة عمل وطني واسعة، واستنهاض الحالة المعنوية لقوانا الوطنية وعموم الحالة الشعبية.

■ إن قرارات الاجتماع القيادي من شأنها أن تشكل سلاحاً سياسياً إذا أُجيد استعماله، من أجل رفع الصوت الفلسطيني، مؤكداً صدقيته في مواجهة الإنحراف في سياسات أنظمة حاكمة عربية، وأن تشكل أساساً لاستنهاض أوسع حالة شعبية عربية في دعم القضية الوطنية، وإسناد نضالات شعبنا، مع التأكيد على التالي: في ظل التطورات المتلاحقة والتساوق بين إجراءات الضم، وخطوات التطبيع والتحالفات الحاكمة العربية والإسرائيلية، لم يعد يكفي أن نتحدث عن دور للحركة الشعبية العربية، حدوده التضامن مع شعبنا وإسناده في مقاومته، بل بات من الضروري التأكيد على انتقال الحركة الشعبية العربية إلى موقع الشراكة في المقاومة والمجابهة على محور التطبيع العربي - الإسرائيلي، خاصة في الدول التي خطت مثل هذه الخطوات، للضغط عليها للتراجع، أو على الأقل لتقشير خطوات التطبيع؛ ومع الدول المرشحة للانتقال إلى خانة التطبيع، للضغط عليها لعدم الإقدام على مثل هذه الخطوات؛ وللدول التي أعلنت رفضها التطبيع لتحويل مواقفها السياسية إلى سياسات عملية، في المنظومة العربية الرسمية، أو ما بقي منها، وفي دعم القضية والحقوق الوطنية لشعبنا ■

٢٠٢٠/٩/٥

ماذا بعد اجتماع الأمناء العامين؟

■ / يكتسب اجتماع الأمناء العامين في ٣/٩/٢٠٢٠، بين بيروت ورام الله، أكثر من معنى. فهو المرة الأولى التي يلتقي فيها القادة الفلسطينيين بكامل انتماءاتهم، وتياراتهم، وفي كافة مناطق تواجدهم، دون وساطة خارجية، ودون أن تقدم لهم اقتراحات وأوراق عمل من خارج الصف الوطني، بل شكل اللقاء الوطني ثمرة إرادة وطنية فلسطينية جامعة، ومشاورات ثنائية وثلاثية وجماعية، توجّهها اللقاء الواحد في مكانين.

■ لقد أراح هذا اللقاء الحاجز الجغرافي بين «الداخل» و«الخارج»، وأراح أية نزاع وحجج قد تكون عائقاً أمام الدعوة لجولات حوار جديدة، سوف تتطلبها المرحلة القادمة بكل تأكيد. إذ بفضل القرار السياسي أولاً، وبفعل التقنية ثانياً، التي لجأ إليها الحوار، بات الحاجز الجغرافي، غير ذي معنى. وحتى ولو تعقدت مسألة إيجاد المكان مستقبلاً، فقد بات بالإمكان تجديد اللقاء في أكثر من مكان، بما يُسهّل على القيادات تجاوز عقبات التنقل ومراعاة العلاقات مع الأشقاء العرب، إن لم يكن مداراتها. وبالتالي، لم يعد صعباً أن يصدر عن المجلس المركزي - مثلاً - قرار بألية ملزمة لحوار الأمناء العامين وللحوار عموماً، تستجيب - كلما اقتضى الأمر - للضرورات الوطنية.

■ فضلاً عن ذلك، منح اللقاء العاصمة اللبنانية بعداً إقليمياً خاصاً بها، ثمة حاجة ماسة له في ضوء الظروف الصعبة التي يجتازها لبنان، نالت منه سمعة ومكانة، فبيروت هي العاصمة الثالثة بعد القاهرة وموسكو، التي تستضيف على أرضها جولة للحوار الوطني. وسوف يُذكر على الدوام اسم بيروت إلى جانب القاهرة وموسكو كلما أتى الحديث عن جولات الحوار الوطني الفلسطيني.

■ وهذا أمر لا شك في أن بيروت تستحقه بكل جدارة، وهي عاصمة البلاد الشقيق الذي يستضيف واحداً من أهم تجمعات الشعب الفلسطيني، والذي احتضن قيادة المقاومة الفلسطينية لفترة زمنية ذات طابع تاريخي ستبقى محفورة في الذاكرة، وهي العاصمة العربية التي صمدت ٨٧ يوماً، صموداً أسطورياً في وجه الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وقدمت ضريبة العروبة والوفاء لشعبنا ولقضيته الوطنية؛ وهي عاصمة لشعب مناضل أصيل، مازال يعتمد المقاومة وسيلة رئيسية، لا بل حاسمة، في التصدي لعدوان إسرائيل المتماذي على لبنان، بعد أن حرر ما يقارب كامل ترابه الوطني من رجس احتلالها، شعب مقاوم ينظر إلى الحركة الفلسطينية ومقاومتها باعتبارها شريكاً في مشروع سياسي وطني وثوري وقومي، مشروع التصدي للتحالف الأميركي - الإسرائيلي ومخططاته لاستتباع المنطقة، والسيطرة على شعوبها واستغلال ثروتها، والتحكم بمقدراتها؛ ومن هنا السمة المسئولة والناضجة في آن، للقرار السياسي اللبناني - العائد إلى أصحاب الشأن - في استضافة إجماع القيادة الفلسطينية، وتوفير الغطاء السياسي له ■

(١)

الهجمة الأميركية - الإسرائيلية

والبيان الثلاثي

■ تتصاعد على شعوب المنطقة الهجمة العدوانية للتحالف الأميركي - الإسرائيلي، وغايتها السعي الدؤوب لتصفية القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية لشعبنا، من خلال الدفع لتطبيق صفقة القرن (رؤية ترامب)، على مستوى الإقليم، في العلاقة مع الدول والأنظمة العربية، وعلى المستوى الفلسطيني، في إطار خطة الضم الزاحف بإجراءاته اليومية في شتى أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس.

في ٢٠٢٠/٨/١٣ طالعنا الخطوة الثلاثية الأميركية - الإسرائيلية - الإماراتية في بيان أعلن عن «تطبيع العلاقات» بين النظام الإماراتي ودولة الاستعمار الاستيطاني، والإتفاق على توقيع معاهدة سلام، في إنتهاك إماراتي مكشوف لمبادرة السلام العربية (الصادرة عن القمة العربية في بيروت - ٢٠٠٢)، ولقرارات القمم العربية اللاحقة في مقاطعة إسرائيل، ونزع الشرعية عن الإحتلال، حتى يتحقق الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بعدوان ال ٦٧، وتقوم الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) ٦٧ وعاصمتها القدس، ويُنجز حل عادل مُتفق عليه لقضية اللاجئين بموجب القرار الأممي ١٩٤.

■ استكملت هذه الخطوة في ٢٠٢٠/٩/١٥ بالتوقيع في البيت الأبيض على معاهدة سلام بسبعة ملاحق بين الإمارات وإسرائيل، ومذكرة تفاهم (إعلان سلام) بين البحرين وإسرائيل سبقها الإعلان في ٩/١١ عن تطبيع العلاقات بينهما،

حيث من المفترض أن تستكمل المذكرة بمعاهدة سلام أيضاً بين البحرين وإسرائيل
في موعد لاحق.]

■ البيان الثلاثي الإماراتي - الإسرائيلي - الأميركي يقوم على التلاعب بالألفاظ وتشويه المعاني، والمفاهيم والقيم. فما تم الإعلان عنه، ليس تطبيقاً للعلاقات، بين دولة عربية، عضو في جامعة الدول العربية، تلتزم ميثاقها وقراراتها الدورية، وبين دولة تحتل الضفة الغربية وتضع قطاع غزة خلف مغاليق الحصار، كما تحتل الجولان ومزارع شبيعا وتلال كفر شوبا، ولا تكف عن شن الأعمال العدوانية على أراضي سوريا، وانتهاك سيادة لبنان، ودول أخرى كالجمهورية الإسلامية في إيران.

إن ما قام به نظام الإمارات يتجاوز حدود «التطبيع» بالمعنى الشائع للمصطلح، نحو الإنخراط في تحالفات إقليمية، إسرائيلية - أميركية - عربية، سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية، تأخذ المنطقة كلها وقضاياها القومية والوطنية، ودولها وشعوبها إلى حالة أخرى تماماً، يفرض فيها الحصار على الدول الرافضة للتطبيع، والتمسكة بالحقوق الوطنية والقومية لشعوب المنطقة، وتُنشر فيها ثقافة التبعية والإلتحاق بالمشروع الأميركي - الإسرائيلي، وبصفقة القرن، وتُتوج بنهب ثروات المنطقة، وتسخير كفاءاتها وقدراتها العلمية والبشرية، في خدمة المشروع الأميركي - الإسرائيلي بأولوياته ومصالحه الاستراتيجية، وأهدافه السياسية

■ المعلقة

(٢)

الإنقسام والانتخابات المعطلة

والبديل التوافقي

■ الإجتماع الذي عقده الأمناء العامون للفصائل الفلسطينية، برئاسة الرئيس محمود عباس بين بيروت ورام الله تناول كيفية مواجهة هذه الهجمة وصدّها، باستنهاض عناصر القوة في الحالة الفلسطينية، ومعالجة الثغرات والنواقص التي تعتورها، وفي مقدمها إنهاء الإنقسام واستعادة الوحدة الداخلية بما هي وحدة المؤسسات الوطنية برنامجياً في إطار م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا. وبدون هذا، تبقى دعوات المواجهة والتصدي مجرد شعارات، لا ترقى إلى مستوى جهد ميداني موحد في إطار وطني فاعل.

تحدث هنا عن إستعادة الوحدة الداخلية، ونميّز في الوقت نفسه، بينها وبين الوحدة الوطنية. فالحالة الفلسطينية لا تعاني من إنقسامات عامودية، والشعب الفلسطيني موحد في انتمائه لأرض وشعب ورواية تاريخية، موحد في التقافه حول منظمة التحرير الفلسطينية (دون الإقلال على الإطلاق، أو تجاهل الكثير من الإنتقاد المحق لأوضاع المنظمة وضرورات إصلاحها بنويماً)، موحد حول برنامجها السياسي، برنامج العودة وتقرير المصير والإستقلال الناجز.

■ ما يعطل الجهد الوطني هو استمرار الإنقسام، وما يرقى بأدائه لا يكون إلا باستعادة الوحدة الداخلية، أي وحدة فصائل العمل الوطني الفلسطيني، ووحدة المؤسسة الوطنية الجامعة، وهذا أمر انصبت عليه جهود حثيثة وتبلورت حوله مشاريع وخطط عمل، تمحورت كلها حول اعتبار الانتخابات الشاملة، الرئاسية، والتشريعية في السلطة وفي م.ت.ف، بنظام التمثيل النسبي الكامل، هي المدخل

للحل الديمقراطي الجذري لإنهاء الإنقسام. لكن، ما يجب استرداكه في هذا الأمر، أنه بدءاً من العام ٢٠٠٩ جرت خمس محاولات من أجل تنظيم هذه الانتخابات، (آخرها أعلنت في خطاب الرئيس أبو مازن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦/٩/٢٠١٩)، كلها باءت بالفشل، لأسباب شتى، في مقدمها العراقيل الإسرائيلية، خاصة حرمان أبناء القدس من حقهم في الإقتراع فيها، بدعوى أنها تقع تحت السيادة الإسرائيلية؛ كما ولأسباب ليس أقلها عدم استعداد حركتي فتح وحماس لخوضها على خلفية نتائجها غير المضمونة لأي منهما، قد تقود إلى وقائع تُحدث تغييراً على علاقتهما بالسلطة على خلاف الواقع القائم حالياً؛ ومنها أخيراً صعوبة تنظيم هذه الانتخابات في الخارج في ظل الأوضاع السياسية السائدة.

■ الانتخابات هي الحل الأمثل، والأرقى، لكنها في الوقت نفسه، لا تتوفر الظروف، لتنظيمها في المدى المباشر وبالسرعة التي تقتضيها موجبات المواجهة المجدية والكاسرة للمخاطر الكبرى التي تتهدد القضية الوطنية. ومع كل خطوة فاشلة للإقتراب من تنظيم الانتخابات، نجد أنفسنا وقد ابتعدنا عنها أكثر، حتى تكاد الدعوة لها تفقد في أعين الكثيرين، من صديقتها، وكأنها باتت ذريعة يُلبأ إليها لتبرير إدامة الإنقسام، والإيحاء بصعوبة إنهائه، ما يتطلب، لإخراج الدعوة من «جورتها»، تقديم حلول عملية قابلة للتحقيق، لا تلغي الحاجة إلى الانتخابات، بل تُقرِّبنا منها من خلال خطوات سبق للحركة الوطنية الفلسطينية أن لجأت إليها في أكثر لحظاتها مصيرية وتعقيداً، خطوات تقوم على مبدأ التوافق الوطني.

■ في هذا السياق بالإمكان استحضار - على سبيل المثال - تجربة الدورة التوحيدية الثامنة عشرة للمجلس الوطني - ١٩٨٧، التي إنعقدت بالتوافق الوطني متجاوزة ٤ سنوات من الإنقسام المر، (الذي لم يُحل في بعض محطات من مواجهات عسكرية طاحنة)، وبكل السلبيات التي انطوى عليها. وثمة محطات أخرى مشابهة بالإمكان استذكارها (منها التوافق على برنامج النقاط العشر في

الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني - ١٩٧٤؛ ومنها أيضاً التوافق على إعلان الإستقلال ومبادرة السلام الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني - (١٩٨٨؛..)، حيث يضيق المجال عن التوسع بذكر المزيد من المحطات في هذه العجالة.

■ في الطرف الصعب الذي تمر به الحركة الوطنية، وكحل عملي مباشر يتيح استعادة الوحدة الداخلية، ندعو إلى خطوة من شأنها أن تعيد تأطير الحالة الوطنية بكل أطرافها، وتعزز في الوقت نفسه الموقع السياسي والقانوني والتمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فنعيد بناء وتشكيل اللجنة التنفيذية، بحيث تضم الجميع، بما في ذلك حركة حماس والجهاد الإسلامي، وبحيث تستعيد الجبهة الشعبية - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة مقعديهما فيها، وتعود الجبهة الشعبية لتفعيل موقعها فيها.

وبما أن اجتماع الأمراء العامين قد أقر الدعوة لدورة جديدة للمجلس المركزي يحضرها الأمراء العامون أنفسهم، نفترض أنها ستكون الخطوة المتممة لاجتماع ٢٠٢٠/٩/٣، فإن هذه الدورة يمكن أن تشكل الفرصة السانحة أمامنا لإعادة انتخاب لجنة تنفيذية جامعة، خاصة وأن المجلس الوطني في دورته الـ ٢٣ - ٢٠١٨، الذي قرر أن تكون الأخيرة في تكوينه القائم حالياً، فوُضِّصت صلاحياته للمجلس المركزي. ونعتقد أن ما تشهده قضيتنا والإقليم من تطورات، حري بها أن تقنعنا بضرورة البحث عن الحلول العملية السريعة والممكنة، التي بإمكانها في الوقت نفسه، أن تُحدث النقلة التوحيدية المطلوبة في الحالة المؤسساتية الفلسطينية، واستتباعاً عموم الحالة الوطنية.

■ إن المشاركة هي مفتاح إستعادة الوحدة الداخلية. وإذا كان تجسيد المشاركة بالانتخابات أرقى - لا ريب - بالمعنى الديمقراطي، فإن تحقيقها بالتوافق الوطني أسرع. وهذا معطى فائق الأهمية كوننا في سباق مع مشروع أميركي - إسرائيلي بمشاركة عربية رسمية متسعة الدوائر، مشروع يرمي لإحداث تحولات عميقة

وبعيدة المدى في الإقليم. إن أحد الأشكال الأهم لمواجهة هذا المشروع على محوره الفلسطيني، يكون بتصدي الحالة الفلسطينية الموحدة له، الموحدة بجميع مكوناتها وبأقصى ما يمكن من سرعة، البارحة قبل اليوم، واليوم قبل الغد ■

(٣)

المقاومة الشعبية الشاملة

النموذج الفلسطيني لحرب الشعب

■ إذا كانت استعادة الوحدة الداخلية على قاعدة المشاركة، هي الخطوة الأولى والضرورية لمواجهة متعددة الشكل للمشروع والتحالف الأميركي - الإسرائيلي، فإنها تشكل في الوقت نفسه الأساس المتين الذي يمكن أن نبني عليه الخطوة الثانية المتوازية معها، والمتمثلة في إطلاق المقاومة الشعبية بكل الوسائل الممكنة والمتاحة، الكفيلة بنقلها إلى انتفاضة شعبية شاملة، تتحول بدورها إلى عصيان وطني لدرح الإحتلال وتفكيك الاستيطان والظفر بالحقوق الوطنية.

ليس المقصود بالمقاومة الشعبية - بكل تأكيد - تلك المهرجانات والمسيرات والخطابات التي قامت على الإتفاق الثنائي بين فتح وحماس. فهي، ودون التقليل من أهميتها التبعية والمعنوية، ومحاولتها تقديم صورة لتقارب معين - موضع ترحيب دائم بكل تأكيد - بين الحركتين، فهي لا ترتقي إلى مستوى الإشتباك المفتوح مع الإحتلال ومع الإستييطان، وحيث لا يبقى مجرد «إحتلال بلا كلفة». إن المقصود بالمقاومة الشعبية، هو استنهاض كل القوى والفعاليات والطاقات الشعبية، في الضفة والقطاع، والشتات، لخوض معركة الإستقلال الوطني، لاستنزاف العدو، والخلاص من الإحتلال واقتلاع الاستيطان.

■ قضيتنا الوطنية ما زالت في مرحلة التحرر الوطني، ما يتطلب منا أن نعيد تعريف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي باعتباره عدواناً يومياً على شعبنا وأرضنا، ومستقبلنا، وقد سقطت الأوهام باعتباره شريكاً (!) في عملية السلام

المزعومة. وقد سبق للشرعية الدولية، متمثلة في قرارات مجلس الأمن ٢٣٣٤-٢٠١٦، أو في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧-٢٠١٢، أن أعادت التأكيد على المكانة القانونية للضفة والقطاع باعتبارها تحت الإحتلال، وأعادت التأكيد على حق شعبنا في الخلاص منه، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود ال ٦٧، وحل قضية اللاجئين بموجب القرار ١٩٤، أي ما يعني ضمناً وقانوناً، وما يترتب عليه عملاً وفعلاً: حق شعبنا في النضال ضد الإحتلال دفاعاً عن سلامة أرضه وسيادته الوطنية وحرية واستقلاله. وما المقاومة الشعبية بكل أشكالها، سوى الخطوة الأولى على طريق إطلاق الإنتفاضة الشاملة، مستعديين بذلك تقاليد العمل الوطني المجيد في الإنتفاضتين الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، والثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وعلى طريق التحول نحو العصيان الوطني الشامل حتى دحر الإحتلال.

■ أثبت شعبنا، بتجاربه النضالية الغنية، أن الإنتفاضة هي النموذج الفلسطيني المميز لحرب الشعب، ما ينسجم وظروفه وأوضاعه وأحواله الذاتية والموضوعية، ومن هنا سمة الإبداع التي تمتعت بها. وتحت سقف المقاومة الشعبية، وفي سياقها، وعبر أطرها المنظمة، يخوض شعبنا كل أشكال النضال، بالوسائل المتاحة في الميدان، في إدامة الإشتباك اليومي مع الإحتلال والإستيطان، وتحميله الثمن الغالي لمواصلته إحتلال أرضنا، أو في باقي المجالات، ما يفتح الباب لتنظيم أوضاعنا من أجل مقاطعة الإقتصاد الإسرائيلي، وكسر الغلاف الجمركي الواحد الذي يُقيدُ إقتصادنا بقيود الإقتصاد الإسرائيلي المتفوق، ويُعمق تبعيته له؛ وتنظيم أوضاع المجتمع الفلسطيني تعزيزاً لقدرته على الصمود في الحرب الشعبية المفتوحة.

■ المقاومة الشعبية هي الطريق الأقصر للوصول إلى الوحدة الميدانية وتجاوز الخلافات السياسية للحؤول دون تحولها إلى عوائق تحتجز استنهاض الحالة الجماهيرية، وتحول دون تصعيد المواجهة الوطنية. وتجاربنا الوطنية في

هذا المضمار غنية على مدى سنوات النضال، في الأراضي المحتلة وخارجها. هذا فضلاً عن كون المقاومة الشعبية هي الأسلوب النضالي لخلق التقارب وتوثيق العلاقة بين الفصائل والقوى الوطنية، من جهة؛ وبينها وبين عموم الحالة الجماهيرية، من جهة أخرى، تعزز التحامها في المواجهة، وفي إطلاق المبادرات الوطنية الفردية والمجتمعية.

ومما لا شك فيه أن إجماع الأمناء العامين، في اجتماع ٩/٣، على المقاومة الشعبية المشتركة مع الاحتلال والاستيطان، وعلى قيام القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة، يشكل - بعد التطبيق - محطة مفصلية، ويفتح الباب نحو التقدم بخطوات حثيثة نحو الهدف، كونه يجمع ما بين الاستراتيجية وأسلوب النضال الذي يؤكداه ويعطيها مضمونها ■

(٤)

القيادة الوطنية الموحدة... أي جديد؟

■ عندما تُذكر «القيادة الوطنية الموحدة» تستعيد الذاكرة التجارب الغنية للإنتفاضتين الأولى والثانية في الضفة والقطاع، وما أحدثتهما من تداعيات وردود فعل عربية وإسرائيلية ودولية، وكان لكل واحدة منها أثارها البليغة في الجسم الكفاحي، والتراث النضالي، والعقل السياسي الفلسطيني.

لقد أثبتت الإنتفاضة، كنموذج للنضال الوطني، أنها تشكل مستوى راقياً ومتقدماً من مستويات الكفاح ضد الاحتلال، تتوحد في أطرها كل الفعاليات السياسية والمجتمعية على اختلاف اتجاهاتها ورؤاها؛ وتعيد تقديم الحالة الوطنية لشعبنا، في صيغة، تدفع الأطراف الرئيسية المعنية بشؤون المنطقة، للتدخل والضغط للوصول إلى حلول تتقدم نحو الإستجابة لحاجات شعبنا وتطلعاته الوطنية.

وبالتالي، عندما يتخذ مُلتقى الأمناء العامين قراراً بتشكيل القيادة الوطنية

الموحدة، للمقاومة الشعبية، فإنه بذلك ينطلق من رؤية تتجاوز حدود الرهان على المفاوضات، كحل فوري وأني، وحدود الرهان على العودة إلى ما قبل قرار القيادة الفلسطينية في ١٩/٥/٢٠٢٠ القاضي بالتحلل من الإتفاقات والإلتزامات والتفاهات مع الجانبين الإسرائيلي والأميركي، كما أنه يشكل في الوقت نفسه فرصة لدفع الأمور إلى الأمام وتطويرها، عبر الإنتقال إلى سياسة الإشتباك الحقيقي، والمواجهة الشاملة مع الإحتلال، ومع «رؤية ترامب»، ومع مخطط الضم وتطبيقاته.

■ غير أن الأمر الذي لا يقل أهمية عن كل ما ذكر، هو أن القيادة الوطنية الموحدة، تتشكل، حسب القرار المتخذ، من الداخل والخارج، أي أنها لن تكون مقتصرة على جزء من تجمعات شعبنا، البالغ تعدادها ٥ مليون في الضفة والقطاع، كما حصل في التجارب السابقة، بل سوف تتألف من القيادات الوطنية في جميع أماكن تواجد شعبنا، بتعداده الكامل، أي بالـ ١٣ مليون، وأن برنامج المقاومة الشعبية لن يكون برنامجاً للضفة والقطاع فحسب، بل لكل أبناء شعبنا دون إستثناء، وإن حرب الإستقلال لن تخاض على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ حصراً، بل سوف يخوضها الشعب الفلسطيني كله، بما يعيد إبراز أهمية البرنامج الوطني بدوائره الثلاث:

- دائرة الـ ٤٨، من أجل المساواة في حقوق المواطنة الفردية والقومية والضغط من أجل الخلاص من الإحتلال الإسرائيلي في مناطق الـ ٦٧.
 - دائرة الـ ٦٧، لدرج الإحتلال وتفكيك الإستيطان وقيام الدولة المستقلة بعاصمتها القدس.
 - دائرة اللاجئين (الشتات) من أجل العودة إلى الديار والممتلكات، وصون الهوية والكيانية الوطنية.
- سوف تمتد العملية الوطنية المناهضة للاستعمار الاستيطاني وتشتمل

نيرانها في باقي المناطق والتجمعات، وفقاً للخصوصية السياسية المحلية والقانونية لكل تجمع؛ فيتوحد تحت سقف القيادة الوطنية الشعب بأسره، والقضية كلها، وتتوحد الأرض، بتوحد شعبها. ويستعيد مبدأ «وحدة الشعب والحقوق والأرض» ألقه السياسي، بقيادة م.ت.ف الإئتلافية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا.

في هذا الإطار من الطبيعي أن تتخذ المقاومة الشعبية أشكالها المتنوعة، النضالية في الميدان، وإعادة بناء أدوات وأساليب الصمود للتحرك من انقاع أوصلو وبروتوكول باريس الإقتصادي، وإعادة بناء المؤسسة الوطنية في الداخل (السلطة الفلسطينية) التي تدير الشأن المعيشي للسكان بأولوية تأمين مقومات صمودهم وثباتهم وتجذيرهم في أرض الأجداد، بما ينسجم مع الواقع الجديد وشروطه ومتطلباته، وإعادة بناء أوضاع م.ت.ف، واستعادة تموضعها السياسي والمكاني والجغرافي بما يستجيب لضرورات المرحلة الجديدة من النضال الوطني.

ولسوف تؤكد التجربة النضالية بما ستعرضه من وقائع جديدة في الميدان، وتقود إلى بلورة رؤية سياسية واقعية وعملية، تنتج، في عملية تراكمية، رؤى سياسية جامعة، أكثر اتساعاً على الصعيد الوطني وأكثر تقارباً فيما بينها، بحيث تلعب التجربة، والوقائع الميدانية وضرورات العمل الكفاحي دوراً في صياغة المفاهيم المشتركة، وصولاً إلى مخرجات متوافق عليها وطنياً لكل مرحلة من مراحل النضال الوطني بصيغته الجديدة ■

(٥)

المجلس المركزي .. الدورة الإستثنائية

■ دورة المجلس المركزي التي دعا لها البيان الختامي للأمناء العامين، تستحق أن يطلق عليها - في حال إنعقادها - «الدورة الإستثنائية»؛ فهي، أولاً: دورة يمتلك فيها المجلس صلاحيات المجلس الوطني بما فيها سلطته التشريعية. وليست هذه المرة الأولى التي يقف فيها المجلس المركزي أمام واقع سياسي مستجد

يملي - وحتى يتجاوز صلاحياته في بعض الأحيان - اتخاذ القرار بشأنها. إذ هو نفسه المؤسسة التي اتخذت القرار بالذهاب إلى مفاوضات مدريد، ووضعت متطلبات المشاركة الفلسطينية فيه (التي لم يتم التقيد بها لاحقاً!)، وهو المجلس الذي اتخذ قراراً بإنشاء السلطة الفلسطينية؛ ما يعني أن المجلس المركزي الحالي، مؤهل، خاصة بحسب صلاحياته المكتسبة بعد الدورة ٢٣ للمجلس الوطني، لاتخاذ القرار الذي يستجيب لضرورات المرحلة الجديدة، بما فيها إعادة صياغة أوضاع اللجنة التنفيذية، فلم نعدُ أمام أية عوائق قانونية قد تحول دون ذلك.

■ وهي، ثانياً: دورة يشارك فيها الأمناء العامون كلهم. أي الفصائل الفلسطينية دون استثناء، من كان منها عضواً وفاعلاً في م.ت.ف، أم لم يكن، ما يجدد التأكيد أن م.ت.ف، هي الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وأن آفاق مشاركة الجميع في مؤسساتها والإنخراط بها باتت (إلى حد كبير) بمتناول اليد.

ومع أن العديد من قرارات المجلس المركزي، في دوراته السابقة، مازالت معلقة، ولم تجد طريقها إلى التطبيق، فإن مشاركة الأمناء العامين في هذه الدورة تشكل ضماناً وطنياً ذات شأن، لتطبيق ما سيصدر عنها من قرارات. إذ بات واضحاً ومعلوماً، أن قرارات الصف القيادي الأول، (أي الأمناء العامين) تمتلك قوة معنوية وسياسية وتنفيذية متميزة، وهي المؤهلة أكثر من سواها لتجد طريقها إلى التطبيق.

■ وهي، ثالثاً: الدورة التي ستتناول كيفية وآليات العمل بمخرجات مؤتمر ٩/٣، بما في ذلك بحث خطة وآليات إنهاء الإنقسام، وإعادة توحيد مؤسسات السلطة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على ذات القواعد التي رسمها بيان ٢٢/١١/٢٠١٧، للفصائل الفلسطينية في القاهرة، وبحث إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية، بحيث تنخرط فيها جميع الفصائل الفلسطينية، بما يعزز الموقع التمثيلي السياسي والقانوني والمعنوي والاعتباري لـ م.ت.ف.

كما ستناقش هذه الدورة إعادة تسليح اللجنة التنفيذية وإحاطتها بالدوائر التي تكفل لها فعالية الدور السياسي، وآليات التفاعل مع المجتمع الفلسطيني، كالدائرة السياسية ودائرة شؤون اللاجئين ودائرة المغتربين وغيرها. كما لا بد أن يكون على جدول أعمال دورة المجلس القادمة قضية إعادة بناء مؤسسة الصندوق القومي الفلسطيني، بانتخاب رئيسه مباشرة من المجلس، عضواً في اللجنة التنفيذية، وتشكيل مجلس إدارة للصندوق من الشخصيات المستقلة، واتخاذ القرارات الضرورية لأدائه لمهامه، بما يعيد الصندوق - بالمعنى المؤسسي والنظامي للكلمة - إلى عهدة المؤسسة الأم: منظمة التحرير.

■ وهي، أخيراً وليس آخراً، المحطة التي سترج على جدول أعمالها مسألة الإنتخابات الشاملة وآليات وتوقيت ذلك بما يتناسب والظروف الراهنة، بما يجدد المؤسسات الوطنية ويعيد بناءها على أسس إئتلافية. هذا - بطبيعة الحال - على افتراض جدية التوجه لدى حركتي فتح وحماس للإحتكام إلى صندوق الاقتراع مدخلاً رئيسياً لإعادة صياغة أوضاع النظام السياسي الفلسطيني.



■ لقد آثرنا فيما تقدمنا به تناول تلك القضايا ذات الطابع المؤسسي، لإدراكنا أنه دون الولوج فيها باعتبارها الحلقة المركزية لإخراج الحالة الفلسطينية من أزمتها، وتزويدها بالمؤسسات الوطنية الموحدة، سيبقى أي برنامج سياسي يُنقذ عليه في المجلس، أو غيره من المؤسسات، وأياً كانت عناوينه، مجرد حبر على ورق، يفتر إلى قوة الإلتزام والتنفيذ. إن الحلقة المركزية كما نراها هي توفير الشروط والآليات المؤسسية لتأكيد مبدأ الإئتلاف والشراكة الوطنية وتجاوز السلبات المميتة للمرحلة السابقة ■

٢٠٢٠/٩/١٦

ثلاث خطوات لتفعيل مخرجات الاجتماع

[■ ثمة سؤال تم تداوله في بعض الأوساط، مفاده: لماذا خلت كلمة الجبهة الديمقراطية في اجتماع الأمناء العامين من أية إشارة إلى اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس، وضرورة إلغائهما، والتحرر من قيودهما، عملاً بقرارات المجلس الوطني؟ لا شك في أن هذا سؤال وجيه ومهم، ويدل على مدى اهتمام الرأي العام بضرورة الخلاص من اتفاق أوسلو، وبروتوكول باريس، ومدى أهمية الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة، نجدد فيها الالتزام بالبرنامج الوطني، ونستعيد من خلاله المفاهيم والقيم والأساليب النضالية التي يتطلبها الالتزام بهذا البرنامج.

هذا فضلاً عن إدراك عميق بأن أي حديث عن تطور أو تقدم في الحالة الفلسطينية لا يستند إلى مبدأ الخلاص من أوسلو، والتخلص من التزاماته وقيمه ومفاهيمه، سيبقى مجرد لغو ومرابحة في المكان، ولن ينتقل بالحالة الفلسطينية من مربع الرفض اللفظي لرؤية ترامب وخطة الضم، وباقي مشاريع الاحتلال، إلى مربع المجابهة الوطنية الشاملة، ولن ينتقل بقرار «التحلل» من الاتفاقات في ١٩/٥/٢٠٢٠، نحو مرحلة أرقى في الاشتباك مع الاحتلال ومشاريعه على كل المستويات.

وفي سياق توضيح موقف الجبهة الديمقراطية في اجتماع الأمناء العامين يمكن أن نقدم الأمور التالية:

■ أولاً- لا يحتاج الأمر إلى تأكيد جديد، ليدرك أي مراقب أن موقف الجبهة من اتفاقات أوسلو وبروتوكول باريس لم يتغير، منذ أن تم الكشف عنهما، وحتى اللحظة.

وهذا ما يبدو واضحاً في تصريحات قادة الجبهة ومنظماتها وبياناتها السياسية

وأدبياتها، التي لا تخلو من إعادة تجديد الموقف من اتفاق أوسلو والدعوة إلى إلغاءه: سياسياً، عبر سحب الاعتراف بإسرائيل؛ وأمنياً، عبر وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال والمخابرات الأميركية؛ واقتصادياً، عبر مقاطعة الاقتصاد الإسرائيلي، وليس فقط منتج المستوطنات؛ هذا إلى جانب باقي الخطوات السياسية التي تدخل في باب إعادة صياغة العلاقة مع دولة إسرائيل، باعتبارها دولة إحتلال وعدوان، وضم زاحف وتمييز وفصل عنصري، ما يستدعي مقاومتها بكل الأساليب.

هذا ما ناضلت الجبهة وعملت له مع عديد القوى والشخصيات، في المؤسسة الوطنية وفي صفوف الحركة الجماهيرية إلى أن نجحت في إطار من التوافق الوطني في ترجمة هذا كله، في قرارات المجلس المركزي لـ م.ت.ف في دورته الـ ٢٧-٢٠١٥، ودورته الـ ٢٨-٢٠١٨، وفي الدورة ٢٣ للمجلس الوطني - ٢٠١٨، ودورتي المجلس المركزي الـ ٢٨ والـ ٢٩ - ٢٠١٨.

لقد باتت هذه القرارات موضع إجماع وطني، من كافة القوى السياسية وعموم شرائح الشعب الفلسطيني وتجمعاته، بحيث لم يعد هناك من بات يجرؤ على الدعوة إلى التمسك باتفاق أوسلو وبروتوكولاته، وإلا صُنِفَ خارج الإجماع الوطني. وقد سجل الموقف الفلسطيني خطوة إلى الأمام حين قرر في ٢٠٢٠/٥/١٩ «التحلل» من الاتفاقات والالتزامات والتفاهات مع الجانبين الإسرائيلي والأميركي.

■ **ثانياً** - رحبت الجبهة الديمقراطية بقرار القيادة الفلسطينية في ٢٠٢٠/٥/١٩ ورأت فيه خطوة إيجابية تستحق الاهتمام لأنها وضعت قرارات المؤسسة الوطنية على خط التنفيذ العملي، بعدما تعطل العمل بها وتنفيذها وقتاً أطول من اللازم، وبقي الموقف الرسمي المعارض لرؤية ترامب في إطاره اللفظي، إلى أن أعلنت حكومة الثنائي الإسرائيلي ننتياهو - غانتس في ٢٠٢٠/٥/١٧ تبنيها المعلن لخطة الضم.

كما أكدت الجبهة أنها، وهي تدعم قرار «التحلل» في ٥/١٩، ترى أنه يعاني من ثغرتين رئيسيتين: الأولى، أنه مازال في إطاره التكتيكي المحدود، ولم يرسم استراتيجية وطنية شاملة للمواجهة، مما يبقي الباب مفتوحاً، في أية لحظة، للتراجع عنه، والعودة إلى المرحلة السابقة من العلاقة مع دولة الاحتلال. أما الثانية، فإنه لم يضع خطة متدرجة للإنفصال الاقتصادي، تبدأ بالأمر الجوهري في هذا المجال، أي التحلل من الغلاف الجمركي الواحد مع دولة إسرائيل، والذي من خلاله وعبره يرتبط الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، ولا يمكن الانفكاك إلا من خلال تمزيق هذا الغلاف، وبدون ذلك سوف تبقى القدرة على الانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي تراوح في مكانها، وتخوض تجارب فاشلة، كتجربة أموال المقاصة، وتجربة استيراد اللحم الحي (العجول)، حين أقدمت السلطة في الحالتين على اتخاذ خطوات بالمقاطعة، ثم عادت عنها - تحت ضغط الضرورة - لفشلها في طرح البدائل الناجحة.

وبالتالي، كخلاصة، لم تعد القضية مطروحة على مستوى الاتفاق على إلغاء أوسلو أو الإبقاء عليه. فهذا بات موضع توافق وطني مبدئياً، بل باتت القضية تتعلق بأمر آخر، هو المحك لاختبار مدى جدية الإلتزام بالخروج من أوسلو، وهو بالتحديد توفير عناصر القوة والضغط المطلوبة، من أجل تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وإزالة العوائق المعطلة للتنفيذ، كما وتوفير عناصر القوة بما يُمكن من الارتقاء إلى مستوى المجابهة الشاملة مع الاحتلال، أي أن القضية الملحة باتت قضية الانتقال من التفرد والاستفراد إلى ما يضمن سيادة مفهوم وآليات الشراكة الوطنية، كمدخل لإعادة صياغة أوضاع النظام السياسي الفلسطيني.

■ ثالثاً - وقد رأت الجبهة أن الأمر يتعلق، إذن، بثلاث قضايا يشكل وضع حلول لها، المدخل لإسقاط أوسلو، والتصدي لرؤية ترامب، وإسقاط خطة الضم وتطبيقاتها، على طريق دحر الاحتلال، .. :

أ) إنهاء الانقسام المدمر الذي أنهك الحالة الوطنية.

ب) استنهاض الحركة الشعبية في مقاومة شاملة لخوض المعركة الوطنية.

ج) تعزيز الائتلاف والشراكة الوطنية وإصلاح المؤسسة الوطنية وتصليب عودها، بشمول التمثيل السياسي.

■ لذلك إرتأت الجبهة الديمقراطية أن تعيد التأكيد مرة أخرى على المتوافق عليه وطنياً، ولم يعد موضع خلاف من حيث المبدأ، بل أن تثير بالمقابل القضايا التي تعطل تنفيذ ما هو متفق عليه: [

(١)

الانقسام والمراوحة في المكان والحل

■ في جو من الهيجان الدموي، ارتفعت فيه فوهات البنادق، وديست فيه العديد من المقدسات والمحرمت، واستيحت فيه العديد من القيم، وفي الوقت الذي ارتفعت فيه الأصوات الزاعقة ترحيباً بانقلاب ١٤/٦/٢٠٠٧، أطلقت الجبهة الديمقراطية، صرختها ونداءها ضد الانقسام وإدانته له، وإدانة الاقتتال، وأشهرت سلاحها الذي لا يصدأ، سلاح الدعوة إلى العودة إلى «فضاء الوحدة الوطنية في إطار المؤسسات الشرعية في السلطة الفلسطينية وم.ت.ف»، وقدمت مبادرتها بعد أسبوع واحد على وقوع الإنقسام، داعية إلى إعادة تجميع الصف الوطني على أسس ائتلافية توافقية، وفق مبدأ الشراكة الوطنية، كما تقتضيها شروط النضال والاصطفاف الوطني في مرحلة التحرر من الاحتلال. وشكلت مبادرة الجبهة الأساس الذي بنيت عليه المبادرات اللاحقة، الثنائية، والثلاثية، والرباعية، وغيرها في الصراع ضد الانقسام ولاستعادة الوحدة الداخلية، تُوّجت في لقاء القاهرة للحوار الوطني في ٢٧/١١/٢٠١٧، وما صدر عنه من قرارات وردت في بيانه الختامي [راجع نص البيان ص ٢١٧-٢٢٠ من كتاب «في مجرى الأحداث.. ٢٠١٧»، الكتاب الرقم ٣٣ من سلسلة «الطريق إلى الإستقلال»، الصادر عن «المركز

الفلسطيني للتوثيق والمعلومات» (ملف). ط ١: أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨].

■ قامت الدعوة لإنهاء الإنقسام على مبادئ «الحل الديمقراطي»، أو «الحل بألية ديمقراطية»، أي الدعوة لانتخابات شاملة، بنظام التمثيل النسبي، تعكس موازين القوى السياسية في المجتمع، وتؤسس لمرحلة جديدة من الوحدة الداخلية تقوم على أسس الائتلاف الديمقراطي والشراكة الوطنية. وفي هذا لعبت الجبهة الديمقراطية دوراً مؤثراً، خاصة في إصرارها على اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل، والضغط من أجل نسبة حسم مخفوضة، لا بل تصفيرها إن أمكن، بما يتيح ترجمة مفهومها للائتلاف الوطني في إطار م.ت.ف، الجبهة الوطنية العريضة للشعب الفلسطيني، وبما يفتح الباب أمام كل القوى والتيارات ذات الحيثية الجماهيرية بحددها الأدنى، للمشاركة في الأطر الوطنية.

ولا مبالغة في القول، أيضاً، إن معركة اعتماد نظام التمثيل النسبي وبعثبة حسم مخفوضة كانت أحد المحاور الرئيسية في الحوار الساخن للوصول إلى مفاهيم متقدمة وإرساء مبادئ ديمقراطية للائتلاف الوطني، خاصة في ظل دعوات التهميش والإقصاء من أكثر من جهة، حين رفضت نظام التمثيل النسبي من جهة، والتفت عليه من جهة أخرى، برفع نسبة الحسم بشكل خيالي، محاكاة لقانون الانتخابات في تركيا (٨-١٠٪)، ما يؤدي عملياً إلى استبدال الانقسام بين الطرفين، فتح وحماس، إلى التقاسم السلطوي بينهما، وإدامة سياسة التقرّد والاستفراد، إنما بصيغة القطبية الثنائية.

■ تجارب الدعوة للانتخابات أثبتت أن صلاحية الفكرة، لا تعني بالضرورة أنها صالحة للعمل بها. إذ دعي للانتخابات خمس مرات، في مناطق السلطة الفلسطينية، آخرها وردت في خطاب الرئيس أبو مازن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦/٩/٢٠١٩. لقد إنتهت جميع هذه المحاولات بالفشل لأسباب مختلفة، منها خارجية، ومنها ما يتعلق بالحالة الفلسطينية، ما أبقى ما تم الاتفاق عليه معلقاً إلى أن تتوفر الظروف المناسبة لتنظيم الانتخابات. وها نحن الآن أمام

السنة الثالثة من إتفاق القاهرة - ٢٠١٧، وسنة كاملة بعد خطاب الأمم المتحدة، دون أن تتقدم الحالة الوطنية نحو استعادة الوحدة الداخلية، ومازال الحل معلقاً على انتظار الظروف الملائمة للانتخابات، التي لم يتم الإتفاق بعد على تعريفها.

إن بقاء الحالة الوطنية على ما هي عليه، معناه إدامة الانقسام، صيغة تتعايش معها الحالة الوطنية ومع ما تنتجه من كوارث وأمراض ومفاهيم وقيم ونزعات عصبوية، وتعطيل لحالة الإستنهاض الوطني، وإبقاء الأبواب مُشَرَّعة أمام كل أشكال التدخل الخارجي، والعبث بالحالة الوطنية الفلسطينية، وتعميق حالة الشردمة في صفوفها، ونشر الإرتباك في صفوف الحركة الجماهيرية.

■ لقد بات الإستتكاف عن العمل الوطني، ظاهرة إجتماعية واضحة الملامح لدى صف عريض من المواطنين، لذلك دعت الجبهة إلى ما أسمته «الحل التوافقي» للإنقسام، وهو الحل الذي كانت تلجأ له القيادات الفلسطينية في أحلك الظروف، وعبره تتوصل إلى حلول للعديد من القضايا الكبرى. وإذا عدنا إلى تاريخ المؤسسة الوطنية، سوف نلاحظ أن التوافق الوطني شكل قاعدة العمل الوطني المشترك، في معظم المحطات السياسية، فلماذا، ما دامت إمكانية تنظيم الإنتخابات دونها عقبات، لا تلجأ الحالة الوطنية إلى «التوافق الوطني»، آخذين بالإعتبار الظروف السياسية المحيطة بالقضية الوطنية والمخاطر الكبرى التي تدهمها، من جهة، وحالة التقارب الثنائي بين فتح وحماس، من جهة أخرى، وإمكانية تطوير هذا التقارب نحو التوافق، خاصة وقد قرر مؤتمر الأمانة العامين تشكيل لجنة خاصة تقدم إلى المجلس المركزي القادم رؤيتها للمواجهة الإستراتيجية ومن ضمنها مسألة الوحدة الوطنية.

■ من ضمن هذه الإستراتيجية من الممكن، بل من الضرورة بمكان، أن يتم التوافق على حكومة وحدة وطنية، يكون من إحدى مهامها الكبرى إعادة توحيد المؤسسات الوطنية في السلطة بين الضفة والقطاع، إلى جانب تنفيذ برنامج عمل وطني إجتماعي يوفر عناصر الصمود للشعب في معركة المواجهة المفتوحة مع

الإحتلال، دون أن نغفل أن هذا الإقتراح إذا ما تم الأخذ به، فما هو إلا تطبيق لمخرجات الحوار الوطني في القاهرة في ٢٧/١١/٢٠١٧ ■

(٢)

إصلاح مؤسسات م.ت.ف

■ إعتد الحوار الوطني الإنتخابات الشاملة مدخلاً لإصلاح أوضاع م.ت.ف، وكما بقي إنهاء الإنقسام، واستعادة الوحدة الداخلية، أمراً معلقاً على توفر الظروف لتنظيم الإنتخابات، بقي أمر إصلاح الأوضاع في المنظمة، معلقاً هو الآخر. في وقت يزداد فيه تدهور الأوضاع داخل المنظمة وصولاً إلى تهميش اللجنة التنفيذية، مع غياب المجلس الوطني، وتغييب المجلس المركزي (آخر دوراته تعود إلى خريف ٢٠١٨)، ما حوّل النظام السياسي الفلسطيني من نظام برلماني ديمقراطي، إلى نظام رئاسي، يُدار بواسطة المراسيم بقوانين، وأضعف الموقع التمثيلي لمنظمة التحرير، وبالتالي موقعها السياسي، خاصة بعد أن تم تجريد اللجنة التنفيذية من الدوائر التي تضمن لها إدامة الصلة مع العمق الجماهيري والسياسي، أو تهميشها، كالدائرة السياسية ودائرة شؤون اللاجئين ودائرة المغتربين، ودائرة العلاقات العربية... كما فرضت الهيمنة على الصندوق القومي، الذي فقد موقعه المستقل كصندوق لعموم الشعب الفلسطيني وقواه السياسية وإتحاداته الشعبية.

■ ما قدمته الجبهة من اقتراح، بشأن إصلاح م.ت.ف، يقوم أيضاً على رؤيتها بصعوبة الذهاب إلى الإنتخابات، وفي الوقت نفسه باستحالة بقاء الحال على ما هو عليه. لذلك دعت إلى «التوافق الوطني»، وفق أسس وقضايا، أهمها مايلي:

- إعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، على قاعدة التمثيل الشامل للقوى.

- الذهاب إلى مجلس مركزي جديد، بنظام عمل آخر شبيه بالنظام المعتمد -
فيما سبق - من المجلس التشريعي الذي جرى حله في ٢٢/١٢/٢٠١٨.

- إعادة تسليح اللجنة التنفيذية بالذوات الفاعلة، خاصة السياسية، واللاجئين،
والمغتربين، العلاقات العربية.

- إعادة تشكيل المجلس الإداري للصندوق القومي الفلسطيني من الشخصيات
الوطنية، وانتخاب رئيسه مباشرة من المجلس المركزي، ويكون حكماً عضواً في
اللجنة التنفيذية، معنياً بتطبيق توجهات المجلس المركزي وقراراته ■

(٣)

المقاومة الشعبية والمواجهة الشاملة

■ في وقت مبكر جداً توصلت الجبهة الديمقراطية إلى أن المقاومة الشعبية
الشاملة (الإنفاضة) هي الصيغة التي ابتدعتها الشعب الفلسطيني لخوض حرب
الاستقلال ضد الإحتلال والإستيطان، ففي مؤتمرها الوطني العام الثاني (أواسط
١٩٨١) دعت منظماتها الناشطة في الوطن وفي الشتات، وفي جميع مناطق
تواجد الشعب الفلسطيني إلى استقبال الإنفاضة (المقاومة الشعبية) والتحضير
لها، باعتبارها استحقاقاً سياسياً قداماً على الحالة الوطنية لا محالة، في سباق
احتدام التناقض الرئيس مع الإحتلال الإسرائيلي. وخاض الشعب الفلسطيني
تجربتين رائدتين من تجارب الإنفاضة (١٩٨٧ + ٢٠٠٠)، ابدت فيهما أشكالاً
متقدمة من النضال الشعبي والمجتمعي، ضد الإحتلال.

■ منذ العام ٢٠١٥ رغم قسوة الإحتلال وشدة بطشه، والحصار الذي تفرضه
إجراءات السلطة والتزاماتها الأمنية، وحالة الإنقسام، والشعب الفلسطيني يخوض
إنفاضة لم تتوقف، أطلقت عليها صحافة الإحتلال «انفاضة الأفراد»، أخذت
أشكالاً متعددة، منها الدهس بالسيارات، أو الطعن بالسكاكين، أو الرجم بالحجارة،
أو التسلل إلى المستوطنات، أو خطف الجنود والمستوطنين، وغير ذلك من

أشكال النضال، بينما يواصل قطاع غزة صموده في وجه الحصار والعدوان، والحروب الدموية.

والمقاومة الشعبية، من شأنها أن تفرض الوحدة في الميدان، وأن تخفف من حدة الخلافات، وأن تقرب بين التيارات السياسية، وأن تفرض على القوى الوطنية والمجتمعية توفير الأطر والآليات الدفاعية، لحماية المجتمع وقواه السياسية، وتشكيل أطر الإشتباك وتكتيكاته لوضع حد لاحتلال بلا كلفة، وإعادة صياغة معادلات جديدة، من شأنها أن تفرض وقائع سياسية جديدة، تشق الطريق نحو دحر الإحتلال.

المقاومة الشعبية (الإنفاضة) هي عنصر من عناصر إنجاز البرنامج الوطني (البرنامج المرهلي) الذي يوحد نضال الشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده، في جناحي الوطن (٤٨ + ٦٧) وفي الشتات، في إطار رؤية وطنية شاملة، وأهداف تستجيب لخصوصية كل تجمع من التجمعات.

■ تعريف المرحلة كما حاول الترويج لها أصحاب مشروع أوسلو، باعتبارها مرحلة إنتقالية تقود إلى الدولة، أثبت فشله، فما زالت القضية الوطنية في مرحلة التحرر الوطني من الإحتلال الإستعماري الإستيطاني، وهي مرحلة تفرض كل أشكال الإشتباك في الميدان، وستبقى المقاومة الشعبية (الإنفاضة) هي الصيغة النضالية المناسبة في ظل الوضع الحالي.

ومما لا شك فيه أن قرار مؤتمر الأمانة العاميين تشكيل «القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية» (راجع بيانها الأول في الصفحات اللاحقة)، هو خطوة شديدة الأهمية، لأن من شأنه أن يوفر الغطاء السياسي الوطني للمقاومة الشعبية المتناثرة في أنحاء الضفة الفلسطينية، والغطاء السياسي والوطني لصمود قطاع غزة، خاصة حين يتشكل لهذه القيادة امتداداتها على مستوى الوطن والشتات، لتكون مقاومة الشعب كله، وانفاضة الشعب كله، وتنتهي حالة سابقة جعلت من

الشتات، مجرد حالة مراقبة ومساندة ومتضامنة، في الوقت الذي يتوجب فيه أن تكون جزء أصيلاً من المقاومة الشعبية (الإنقاضة)، في مخيمات الشتات، وفي صفوف الجاليات في الدول العربية، وأوروبا، والأميركيتين، وفي آسيا وغيرها. فالمعركة هذه المرة لا تقتصر عن كونها معركة ضد الإحتلال والإستيطان، بل هي معركة ضد مشروع أميركي (رؤية ترامب)، وانحراف عربي (تطبيع وشراكة مع التحالف الأميركي - الإسرائيلي). وبالتالي فإن ميدان المقاومة الشعبية (الإنقاضة) بالأشكال المناسبة سيكون واسعاً، وبحيث يتسع لكل فلسطيني، أينما حلّ، كما يفرد مكاناً للمشاركة الفاعلة لقوى حركة التحرر العربية، والقوى اليسارية والديمقراطية والليبرالية في العالم بأسره ■

٢٠٢٠/٦/١٤

في تصويب العلاقة مع قوى حركة التحرر العربية

■ التوقيع في البيت الأبيض في ٢٠٢٠/٩/١٥ في حفلٍ مشهدي معلوم، على اتفاقات لتطبيع العلاقات بين كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وإسرائيل برعاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لن يجلب أمناً ولا سلاماً إلى بلدان الإقليم، ولن يشكل قاعدة انطلاق لعلاقات تطلق فرصاً حقيقية للتنمية في المنطقة، كما يتوهم البعض.

لقد كان حفل الاتفاق فقيراً في حضوره، إذا استثنينا الحشد السياسي لكبار المسؤولين في الإدارة الأميركية، حيث غابت عن الحفل أية مشاركة أوروبية، أو عربية، أو من دول العالم الأخرى كروسيا والصين، فجاء هذا الغياب العربي والأوروبي والدولي كدليل على ضعف الاهتمام الإقليمي والدولي بحدث، صُمِّم له أن يكون مشهدية معلومة توظف لحساب دونالد ترامب في معركة الانتخابات الرئاسية، ولحساب بنيامين نتنياهو لتحسين موقعه السياسي، وللإفلات - ما أمكن ذلك - من المساءلة والمحاسبة على ملفات فساد. وكل هذا على حساب مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

■ ما سبق يطرح سؤالاً حول الخطوات الفلسطينية المطلوبة لمواجهة ما حدث في البيت الأبيض، وهل باستطاعة الفلسطينيين أن يواجهوا إنعكاسات وتداعيات ذلك في ضوء تجربتهم الأخيرة مع إجتماع جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية (٢٠٢٠/٩/٩)، التي رفضت الطلب الفلسطيني في إدانة عملية التطبيع؛ كما رفضت القبول بما هو أقل من ذلك وضوحاً وتحديداً، أي أن يقتصر البيان الصادر عن الإجتماع على الدعوة إلى «التمسك بالمبادرة العربية للسلام وعدم الخروج عنها»، ليس إلا (!).

وعليه نجيب: نعم. إن الفلسطينيين قادرون أن يستنهضوا طاقاتهم بتوحيد الجهود والعمل دون تردد على طي صفحة الإنقسام واستعادة وحدة النظام السياسي، وصولاً الى استيعاب جميع القوى في اطار م.ت.ف، بتفاهات وطنية تُغلب المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية الحزبية الضيقة، وخاصة عند كل من حركتي فتح وحماس، للمضي قدماً في حماية المشروع الوطني، وفي إدارة الصراع مع الاحتلال والاستيطان، بتهيئة جميع عناصر القوة التي تُمكننا من الانطلاق في مقاومة شعبية للاحتلال، وصولاً الى العصيان الوطني لتغيير ميزان القوى على الارض، ودفع المجتمع الدولي للتدخل وفك الإشتباك على أساس حل سياسي شامل ومتوازن يوفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة ودولها، بما فيها دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ بالقدس عاصمة، وتصون حق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها بالقوة الغاشمة، وفقاً للقرار ١٩٤.

■ ثمة أولوية لتصحيح العلاقة بين م.ت.ف وقواها الرئيسية، وبين قوى حركة التحرر العربية وجميع الاحزاب والقوى السياسية والمؤسسات المجتمعية العربية، والقيام بمراجعة نقدية لهذه العلاقة، التي تضررت كما هو واضح بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية، حيث وقعت القيادة الرسمية في تقديرات خاطئة للوضع وآفاق تطوره، فأهملت تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني في الخارج، إن في مخيمات اللجوء والشتات، أو في بلدان الهجرة والأغتراب، ما يعني أنها أدارت ظهرها لنصف الشعب الفلسطيني، وأسقطت دوره المؤثر في معادلة الصراع.

■ وفي الوقت نفسه أدارت السلطة الفلسطينية ظهرها، وما زالت، للقوى السياسية والمجتمعية الوطنية والديمقراطية واليسارية والاسلامية في البلدان العربية، واكتفت بالعلاقة مع الأنظمة العربية، فغابت عن المشهد صورة «الجهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية» التي كانت قائمة بدور نشط وفعال في سبعينيات

وثمانينيات القرن الماضي، فخرست م.ت.ف عمقها العربي الشعبي، وأخذت تتصرف كما تتصرف الانظمة، حيث تَقَمَّصَت دور النظام العربي الرسمي، في محاولة فاشلة لمحاكاته، ونسيت، أو تناست، أنها حركة تحرر وطني، لم تتجز مهماتها في التحرر من الاحتلال بعد. وكان هذا واضحا على كل صعيد، بما في ذلك على مستوى السفارات الفلسطينية المنتشرة في قارات العالم الخمس ودورها المفترض، باعتبارها سفارات لحركة تحرر وطني، من الضروري أن يختلف دورها ويتميز عن سائر السفارات التابعة لبلدان مستقلة.

■ إن هذا الوضع يجب أن ينتهي، فالوقت ليس متأخرا على ذلك، وهذا ما ينبغي أن يكون عليه إتجاه العمل الرئيسي في م.ت.ف، وعلى مستوى اللجنة التنفيذية بالتحديد: فالدائرة السياسية يجب أن تعود من جديد لممارسة دورها، ودائرة العلاقات العربية يجب أن يتم تفعيلها، وتقديم كل الدعم الذي يُمكنها من استعادة نشاطها، وإحياء شبكة علاقاتها مع الاحزاب السياسية والقوى المجتمعية في جميع البلدان العربية.

فضلا عن ذلك، فإن م.ت.ف لا تستطيع أن تقف على الحياد، أو تقف متفرجة على حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل (B.D.S)، بل يجب أن تقوم، من خلال دائرة متخصصة في منظمة التحرير الفلسطينية (المكتب الوطني لشؤون المقاطعة والدفاع عن الأرض، مثلا) بالتنسيق مع حركات المقاطعة العاملة في العالم، ومن ضمنها في البلدان العربية، بل يجب أن تكون قاطرة لعملها ورافعة لنشاطاتها، ومحركا لها في عقد مؤتمراتها على مختلف المستويات، لاستنهاض حالة عربية ودولية مناهضة لمشاريع التطبيع التي ترعاها الإدارة الاميركية في المنطقة للفائدة المشتركة بينها وبين وتل أبيب..

■ إذا كان مطلوبنا منا أن نعيد تقييم علاقاتنا ودورنا في إطار جامعة الدول العربية، وهذا بات ضروريا، فيجب من باب أولى أن نصحح علاقاتنا مع قوى حركة التحرر الوطني العربية. نحن هنا لسنا بديلا، ولا يجب ان نعمل كبديل عن

القوى السياسية والمجتمعية في البلدان العربية. ما علينا القيام به، هو تصحيح وتصويب علاقاتنا مع هذه القوى لنخوض معها، وبها، معركة التصدي لهذا التطبيع المذل والمهين مع دولة الاحتلال، الذي سيتوالى فصولاً، فنحن لا نرى منه حتى الآن، غير رأس جبل الجليد ■

٢٠٢٠/٩/١٦

نص البيان الصادر عن إجتماع الأمناء العامين

رام الله + بيروت في ٣/٩/٢٠٢٠

■ في هذه اللحظات المصيرية من تاريخ شعبنا، والتي تتعرض فيها قضيتكم المركزية لمخاطر التآمر والتصفية ومحاولات اختزالها في حلول معيشية، وتجريدنا من حقنا في تقرير مصيرنا، وإقامة دولتنا المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، والقدس المحتلة عاصمتها، كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، وحل قضية اللاجئين وحققهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها على أساس القرار ١٩٤، تأتي المؤامرات والمخططات التي تقوم بها حكومة الاحتلال والإدارة الأميركية الحالية، من خلال صفقة القرن ومخططات الضم، وتمير التطبيع الذي رفضه شعبنا بأكمله، وآخرها الاتفاق الثلاثي الأميركي - الإماراتي - الإسرائيلي.

وفي هذا الاجتماع التاريخي المنعقد اليوم، ينطلق الفعل الفلسطيني على قلب رجل واحد تحت مظلة م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، بمبادرة شجاعة ومسؤولية وطنية عالية من الأخ الرئيس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العامين للفصائل، للشروع في جهد وطني مبارك يستجيب للغبة الوطنية الصادقة، وينسجم مع أهدافنا ومبادئنا ومنطلقاتنا التي تحتم علينا الترجمة الحقيقية لإنهاء الانقسام، وإنجاز المصالحة، وتجسيد الشراكة الوطنية الفلسطينية.

■ إن الشعب الفلسطيني بمكوناته كافة، وفي مقدمتها القيادة الفلسطينية المجتمعة اليوم برئاسة الأخ الرئيس أبو مازن، تؤكد رفضها المطلق لجميع المشاريع الهادفة إلى تصفية قضيتنا الوطنية، وتجاوز حقوقنا المشروعة، كما

تؤكد رفضها لأي مساس بالقدس ومقدساتها المسيحية والإسلامية. وتدين كل مظاهر التطبيع مع الأحتلال، وتعتبر ذلك طعنةً في ظهر الشعب الفلسطيني والأمّتين العربية والإسلامية، وتدعو القيادة الفلسطينية شعوبنا وأحرار العالم للتصدي بكل ما أوتوا من قوة لهذه المخططات.

كما وناقش اجتماع الأمناء العامين قواعد الاشتباك مع الاحتلال، بما في ذلك تفعيل العاملين الإقليمي والدولي لمواجهة تلك المخططات، وتوافق المجتمعون على وسائل وآليات النضال لمواجهة الاحتلال على أرضنا المحتلة، بما في ذلك ما كفلته المواثيق الدولية من حق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

ونحن كفلسطينيين نرى أن من حقنا ممارسة الأساليب النضالية المشروعة كافة، وفي هذه المرحلة نتوافق على تطوير وتفعيل المقاومة الشعبية كخيار أنسب للمرحلة، دفاعاً عن حقوقنا المشروعة لمواجهة الاحتلال.

■ ومن أجل تحقيق أهدافنا الاستراتيجية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، يتوجب علينا الإسراع في إنهاء الإنقسام وتحقيق المصالحة والشراكة الوطنية.

وفي هذا السياق، وكشعب واحد وموحد، نعيش في وطنٍ حرٍ واحد، توافقتنا على ضرورة أن نعيش في ظل نظام سياسي ديمقراطي واحد، وسلطة واحدة، وقانون واحد، في إطار من التعددية السياسية والفكرية، وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، وفق التمثيل النسبي الكامل في دولةٍ وفق المعايير الدولية.

كما نؤكد على إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمتها القدس، ونؤكد هنا بأنه لا دولة في غزة، ولا دولة بدون غزة.

■ ولإدراكنا بوجوب توحيد الموقف على الرغم من وجود التباينات في الرأي حول بعض القضايا، فقد قررنا تشكيل لجنة من شخصيات وطنية وازنة، تحظى

بتقنتنا جميعا، تقدم رؤية استراتيجية لتحقيق إنهاء الانقسام والمصالحة والشراكة في إطار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، خلال مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع، لتقديم توصياتها للجلسة المرتقبة للمجلس المركزي الفلسطيني وبمشاركة الأمانة العامين فيها كي نضمن مشاركة الجميع تحت مظلة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

كما توافقنا على تشكيل لجنة وطنية موحدة لقيادة المقاومة الشعبية الشاملة، على أن توفر اللجنة التنفيذية لها جميع الاحتياجات اللازمة لاستمرارها.

■ تحية إكبار وإجلال لأهلنا الصامدين الصابرين في القدس المحتلة، وفي مخيمات اللجوء في كل مكان، ونحیی بكل التقدير والاحترام عائلات الشهداء والأسرى والجرحى، ونقول لهم إن الفجر قريب.

وفي الختام نعبر عن تضامننا العميق مع الشعب اللبناني الشقيق في محتته الحالية، ونعرب عن شكرنا وتقديرنا لاستضافة لبنان لهذا الاجتماع التاريخي الوطني والحدودي الفلسطيني والهام لشعبنا الفلسطيني.

المجد للشهداء، والحرية للأسرى، والشفاء للجرحى،

وأنها لثورة حتى النصر

عاشت فلسطين حرة عربية مستقلة

٢٠٢٠/٩/٣

القيادة الوطنية الموحدة

لمقاومة الشعبية

بيان رقم ١

[...]

■ إنكالا منا على الله، وإيماننا منا بحقنا التاريخي بأرضنا ووطننا وقدسنا، نواجه بلحمنا الحي وصدور أبنائنا العارية إرهاب الاحتلال الرسمي وآلياته العسكرية، لنقدم التضحيات الجسام شامخين متراصين في خط الدفاع الأول عن عمقنا العربي والإسلامي والإنساني وقيمه ومصالحه وشرعية وجوده.

وتجسيدا لقرارات مؤتمر الأمناء العامين لفصائل العمل الوطني في الثالث من أيلول نعلن انطلاقة مسيرة كفاحية شعبية شاملة تبدأ ولن تنتهي إلا بانجاز الاستقلال الوطني لدولة فلسطين والقدس عاصمتها.

نستلهم فعالياتها وفصولها من انتفاضات شعبنا منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى اليوم، وأننا ندعو شعبنا الفلسطيني العظيم وشعبونا العربية وأحرار العالم للاصطفاف مع فلسطين طليعة الناهضين وسيوفها موجهة نحو عدونا المركزي الجاثم على أراضي دولتنا وقدسنا لإحياء الجبهة العربية المساندة لنضالنا المشروع ضد الاحتلال وصفقة القرن والتطبيع العربي ولإسقاط اتفاقات العار والخيانة التي أبرمها حكام الإمارات والبحرين ليواجهوا مصير من خانوا وتواطأوا في أربعينيات القرن الماضي، وإغلاق بوابة الانهيار المخزي لهذه الأنظمة ومن يواليها ويساندها أمام دولة الاحتلال.

■ مستندين على وحدتنا التي نستعيدها ونكرسها بالمقاومة والتضحيات، ونعاهدكم أننا لن نسمح من جديد لأي كان أن يتلاعب بوحدة شعبنا ويتجاوز

ثوابتنا ويهشم ما اجتمعنا عليه عازمين ملتزمين بالمحددات التالية لفعالنا الشعبي الكفاحي في الوطن والشتات:

١- المقاومة والفعل الشعبي الشامل ينفجر بطابعه الإنساني التحرري الحضاري بوتيرة تصاعدية تتطور إلى أرقى أشكالها على أراضي دولة فلسطين.

٢- مقاومتنا تسير بوتيرة متناغمة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى رأسها القدس وفق الظروف والمعطيات الميدانية بشمول إجتماعي وسياسي وجغرافي تحت شعار واحد إسقاط صفقة القرن وإنهاء الاحتلال، واجتثاث الاستيطان وتجسيد الاستقلال الوطني وضمان حق العودة، وتتطور بدناميكية ذاتية وفق التطورات الميدانية.

٣- اجتراح الفعل الايجابي وآليات الدفاع عن حياة وكرامة المواطنين ومقدساتهم وممتلكاتهم في مواجهة إرهاب المستوطنين برعاية وحماية جيش الاحتلال، والقيام بخطوات ميدانية للمقاومة الشعبية ورد الاعتبار للنضال الجماهيري والكفاح الشعبي واستلهم آليات الرد بالمثل على الاعتداءات الإسرائيلية بمبدأ العين بالعين والسن بالسن على أراضي دولة فلسطين وقدسها المحتلة كأولوية في برامجنا النضالية وصولاً للعصيان الوطني الشامل.

٤- العلم الفلسطيني هو المظلة الوحيدة التي تتفياً بها كافة الأنشطة والفعاليات في الوطن والشتات. وعليه فإننا ندعوكم إلى ما يلي:

١- اعتبار يوم ١٥ أيلول يوم رفض شعبي إنتقاضي في الوطن تُرفع فيه راية فلسطين في مدننا وقرانا ومخيماتنا في الوطن وكل ساحات تواجد جالياتنا تعبيراً عن رفضنا الحاسم لرفع علم الاحتلال والقتل والعنصرية على سارية الذل في أبو ظبي والمنامة.

وندعو القوى الحية والمؤسسات الأهلية والجماهيرية والطلابية والنسوية على امتداد وطننا العربي الحبيب لأن ترفع راية العز العربية وعلم فلسطين استكثاراً

ورفضاً لاتفاقية العار في هذا اليوم الأسود.

٢- ندعو أسرانا المحررين وأسرة شهدائنا الأبطال وعائلات الشهداء المحتجزة جثامينهم في مقابر الاحتلال الرقمية لتنظيم وفيات استنكار لاتفاق العار يوم ٢٠٢٠/٩/١٥ في كل المحافظات في الوطن.

٣- ندعو الجاليات الفلسطينية والعربية والإسلامية وأحرار العالم وقواه الديمقراطية للتظاهر أمام سفارات أمريكا ودولة الاحتلال ودولة الإمارات ومملكة البحرين، يوم الثلاثاء ٢٠٢٠/٩/١٥ استنكاراً لاتفاقيات العار.

٤- ندعو جماهير أمتنا وشعبنا خاصة في مخيمات البطولة والعودة في الداخل والخارج لإحياء ذكرى شهداء صبرا وشاتيلا يوم الخميس ٢٠٢٠/٩/١٧ والذين قضوا بسواطير الاحتلال الذي ترفع أبو ظبي والمنامة رايته على هامتها المنكسة.

٥- اعتبار يوم الجمعة ٢٠٢٠/٩/١٨ يوم حداد تُرفع فيه الأعلام السوداء شجباً لاتفاق «أمريكا - إسرائيل - الإمارات - البحرين» في كل الساحات والمباني والبيوت، وتقرع الكنائس أجراس الحداد وخطبة الجمعة رثاء لأنظمة الردة والخيانة لقضية العرب والمسلمين المركزية. ويرافق ذلك فعاليات تشمل كل نقاط التماس على أراضي المحافظات الشمالية.

٦- نُحيي مبادرة تحالف المؤسسات الفلسطينية والعربية والقوى الديمقراطية الأمريكية لتنظيم فعاليات احتجاجية في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم توقيع اتفاقية التطبيع بين حكومة أبو ظبي والمنامة مع حكومة اليمين الإسرائيلي برعاية الإدارة العنصرية الأمريكية في البيت الأبيض ونأمل أن تنتشر هذه الفعاليات في كل الولايات الأمريكية.

■ أهلنا وشعبنا وربنا ندعوكم إلى نبذ كل الخلافات وتجميد كل الاجندات والالتفاف والمشاركة في هذا الكفاح الشعبي التحرري ولا صوت يعلو فوق صوت

المقاومة ولتبقى رايتنا الفلسطينية خفاقة وبوصلتنا ثابتة وإيماننا بالله وعدالة قضيتنا
جينية متجذرة وعهداً بأننا لن نعيد السيف إلى غمده إلا بإقامة دولتنا المستقلة
كاملة السيادة والقدس المحتلة عاصمتها وحل مشكلة اللاجئين وفق الشرائع
الدولية بعودتهم إلى ديارهم.

المجد والرحمة لشهدائنا والعزة لأسرانا والشفاء لجرحانا

وإنها لثورة ومقاومة حتى النصر حتى النصر

عاشت فلسطين حرة عربية

القيادة الوطنية الموحدة للمقاومة الشعبية

القدس - فلسطين

٢٠٢٠/٩/١٣

مبادرة السلام العربية

قمة بيروت، ٢٧-٢٨/٣/٢٠٠٢

■ مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته العادية الرابعة عشرة،

- إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل في هذا الصدد؛

- وبعد أن استمع إلى كلمة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعياً إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨)، والذين عززتتهما قرارات مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل؛

- وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف؛

١- يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضاً.

٢- كما يطالبها القيام بما يلي:

أ) الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان

السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب) التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

ج) قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٣- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ) اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب) إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

٤- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحققنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

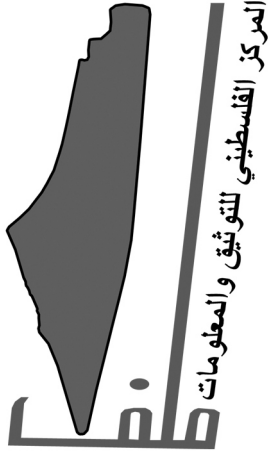
٦- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

٧- يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات، وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي» ■

إصدارات سلسلة «كراسات ملف»

- ١- قراءات في مشروع دستور دولة فلسطين
- ٢- جدار الضم والفصل العنصري
- ٣- الظل والصدى.. قراءة في وثيقة جنيف - البحر الميت
- ٤- قراءة في الحكومات الفلسطينية
- ٥- اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة
- ٦- فلسطين في الأمم المتحدة.. ٢٩/١١/٢٠١٢
- ٧- المشروع الفلسطيني - العربي إلى مجلس الأمن.. ٢٩/١٢/٢٠١٤
- ٨- في حال الدولة المدينة
- ٩- الأونروا : وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين
- ١٠- الإنتفاضة الثانية.. والبندقية
- ١١- الإستيطان في قرارات مجلس الأمن
- ١٢- القضية الوطنية في زمن الإضطراب الإقليمي..
- ١٣- أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية (موضوعات)
- ١٤- في وهج إنتفاضة القدس والأقصى.. المفاوضات، الإنقسام، حال الديمقراطية الفلسطينية
- ١٥- في ذكره المؤوية.. وعد بلفور في مدار سايكس _ بيكو
- ١٦- إتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) .. برنامج العمل الوطني والاجتماعي
- ١٧- نايف حواتمة.. قضايا وحوارات فكرية وسياسية
- ١٨- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان والسياسات الرسمية

- ١٩- كي نستعيد عناصر القوة الفلسطينية
- ٢٠- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين / المؤتمر الوطني العام السابع ٢٠١٨
- التقرير السياسي
- ٢١- في مواجهة صفقة القرن..
- ٢٢ - الحوار الفلسطيني في موسكو
- ٢٣ - في المسار التفاوضي الفلسطيني - الإسرائيلي
- ٢٤- ٨ آذار.. يوم المرأة العالمي
- ٢٥- ٤ مساهمات في الوضع الفلسطيني الراهن..
- ٢٦ - برنامج العمل الوطني والاجتماعي/ إقليم سوريا
- ٢٧- ورشة المناامة والمقدمات الاقتصادية لصفقة القرن.. أوصلو نموذجاً!
- ٢٨ - التعليم وفرص العمل للشباب الفلسطيني في لبنان
- [مشكلات وهموم وتوصيات وحلول]
- ٢٩- برنامج العمل الوطني والاجتماعي والنقابي في لبنان
- ٣٠- في الإشتراكية العلمية، الدولة المدنية، القوى الإجتماعية المحركة للثورة
- ٣١- في الإنتخابات الإسرائيلية المأزومة
- ٣٢- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسوريا واستهداف حق العودة
- ٣٣- في مواجهة مشروع الضم، موضوعات في النظام السياسي الفلسطيني
- ٣٤ - الأونروا في لبنان وتجربة التعليم عند بعد في زمن كورونا
- ٣٥- إجتماع الأمانة العامين / رام الله + بيروت ٢٠٢٠/٩/٣



السعر: 5 دولار أو ما يعادلها .